المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق
اسم الكاتب: م.د. عبير سهام مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2158
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 21:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق

م.د. عبير سهام مهدي(*)

المقدمة

تعد الوحدة الوطنية لأي شعب قاعدة الارتكاز للبناء الحضاري والتقدم والتطور والتنمية في المجالات كافة وبغيابها يفقد الشعب المرتكزات الأساسية لآمنه واستقراره، وقدرته على احتواء الأزمات الناشئة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية، وعلى هذا الأساس فان قيادات الشعب الوطنية يكون هاجسها الدائم الحفاظ على الوحدة الوطنية، وسد كل الثغرات والمنافذ في جدرانها لكي لاتنفذ من خلالها رياح الفرقة والتباعد والانقسام أو تكون مداخل لنفوذ الدول الأخرى، والعبث بمقدرات الشعب ومصالحه وخصوصياته وتأليب مكوناته على بعضها في محاولات لإيجاد مواطئ قدم لها للتدخل في شؤونه الداخلية وتسلل مصالحها وأهدافها غير المشروعة .

والمشكلة الأساسية التي يقتضي إدراكها إن الانقسامات في أي مجتمع حالة طبيعية إذا ماكانت محكمة بضوابط وشروط الصراع السلمي، الهادف للتغيير والإصلاح وهي من سمات المجتمعات الحية المتطلعة للبناء العصري وتجاوز عوامل الفرقة والاختلاف وصولا للوحدة الوطنية لقيادة العملية السياسية والتعامل مع أزمات البلاد المتعددة بمنظور واحد وبرنامج ومنهاج موحد يمتلك قدرة التعامل مع المشكلات التي تتعرض لها أوضاع البلاد .

وعليه فان فرضية البحث جاءت لتواكب حقيقة مفادها : بما إن الوحدة الوطنية في أي مجتمع هي ضرورة أساسية ومطلبا يقاس على ضوئه مدى انسجام المجتمع وتقدمة وقدرته على تحقيق حالة الوفاق بين فئاته وقطاعاته المختلفة وعليه فان النظام السياسي هو المسؤول الأول والأساس في تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها من خلال طبيعة العلاقة إلى يبنيها مع المجتمع.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية :

١ – كيف نفهم الوحدة الوطنية ؟

٢ – ماهي أهم المقومات والمعوقات التي تواجه الوحدة الوطنية في العراق ؟

٣ – هل من الممكن المفاضلة بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ؟

٤ – كيف يمكن تعزيز الوحدة الوطنية في العراق ؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول : مفهوم الوحدة الوطنية ، وكرس الثاني لمناقشة الوحدة الوطنية والواقع العراقي ، إما المبحث الثالث والأخير فقد ناقش موضوعة الديمقراطية والوحدة الوطنية في العراق وأخيرا جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة .

أولاً: في مفهوم الوحدة الوطنية:

من المشكلات التي باتت ملازمة لبنية الدولة في العالم الثالث مشكلة الوحدة الوطنية والتي برزت نتيجة لعوامل عدة موضوعية وذاتية ، داخلية وخارجية، والتي أسهمت في بلورتها كمشكلة.

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

وقد حظيت هذه المشكلة باهتمام كبير من لدن الساسة والباحثين على حد سواء بالنظر لما تشكله من خطورة على حياة تلك الدول واستقرارها السياسي، بخلاف الدول المتقدمة، والتي استطاعت حسم هذه المشكلة، ومن ثم تحقيق ذلك الاستقرار.

أن تحديد مفهوم الوحدة الوطنية، ووضع تعريف لها يعد مسألة ضرورية ذلك إن أحد سبل تجاوز هذه المشكلة يكمن في تحديد ماهيتها وحدودها والذي سيجنبنا بطبيعة الحال الوقوع في ضبابية المفهوم أذا ما أستعمل لغايات بعيدة أصلاً عن المعنى الحقيقي لها.

وضمن تحديد مفهوم الوحدة الوطنية نجده يتألف من عنصري الوحدة والوطنية، وان اندماج هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم، فالوحدة تعني: تجميع الأشياء المتفرقة في كل واحد مطرد، أما مفهوم الوطنية فقد اختلف فيه الباحثون، فبحسب رأي البعض أن الوطنية هي : انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها، على احتساب أن الدولة ماهي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة[١]. ويرى البعض الأخر من الباحثين إن الوحدة بمفهوم الفكر السياسي المعاصر هي اتحاداً اختياريا بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نمواً زائداً، وميزات اقتصادية وسياسية، وتعزز مكانتها العالمية[٢].

كما رأى آخرون إن مفهوم الوحدة الوطنية استمد من مفهوم كلمة الوطن الذي هو عامل دائم وأساسي للوحدة الوطنية ومنها كانت كلمة وطني وهي مايو صف بها كل شخص يقيم في الوطن كتعبير عن انتمائه لمجتمعه وتفانيه في خدمته والإخلاص له[٣]. كما تعني أيضا حب الوطن بسبب طول الانتماء إليه ، وإنها تختلف عن القومية بما تعنيه من حب للأمة بسبب ترابط أفرادها ببعضهم البعض، بسبب الاعتقاد، أو وحدة الأصل، أو الاشتراك باللغة والتاريخ والتماثل في ذكريات الماضي، لكن هناك توافق بين الوطنية والقومية على احتساب إن حب الوطن يتضمن حب الأرض والوطن ، وان الوطنية تنطبق على القومية بشرط إن يكون الوطن هو مجموع الأراضي التي تعيش عليها الأمة وتدير سياسة الدولة ومثال ذلك انطباق القومية الألمانية على الوطنية الألمانية في كل من جزأي ألمانيا (الشرقية والغربية) خلال فترة الحرب الباردة، وعلى الرغم من ذلك قامت بينهما علاقات دبلوماسية دولية، كما لو كانتا دولتين مختلفتين تماماً[١].

ويرى الباحث(عادل محمد زكي صادق) إن الوطنية تختلف عن القومية على احتساب أن الوطنية هي العاطفة التي تميز ولاء الإنسان لبلده أو قبيلته أو شعبه سواء أكان ذلك في العصور القديمة أم الحديثة، وان الولاء يأتي من خلال الاتصال بالعوامل الطبيعية والاجتماعية وهي لاتقتصر على جماعة دون أخرى، وهي تنظر بشكل دائم إلى الماضي، إما القومية فهي تعني الخطة الدائمة نحو مستقبل الأمة ، وإنها تقتصر على مجموعة من الناس لهم كيان الأمة، فقد تقوم في ظل القومية الواحدة أكثر من دولة لكل منها استقلاليتها ، وفي هذه الحالة يصبح لكل منها وطنيتها

---

[١] سليمان محمد الطماوي، الوحدة الوطنية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٧.

[٢] مجموعة مؤلفين، رؤساء الدول إمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، فاس، ١٩٩٤، ص ٩٢.

[٣] ينظر: عامر عياش عبد ولطيف كريم محمد، فكرة التعددية والوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد، في التعددية والوحدة الوطنية... الواقع الطموح، وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الأيوبي في جامعة تكريت بالتعاون مع بيت الحكمة للمدة ١٩- ٢٠ تشرين الثاني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠٢. كذلك عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم الوحدة الوطنية والعوامل المؤثرة عليها: www.Al.moharer.net

[٤] عوض علي، الوحدة الوطنية: www.awad-ali.net

الخاصة بها ، بينما القومية تضم كل الدول المتفرقة وتدفعها جميعاً إلى الارتباط برباط عام وشامل مستمد من مفهومها وعلى ذلك تجمع القومية عدداً من الوطنيات، ولكن تظل الوطنيات قائمة ولا تنصهر بشكل كلي فيها، ومثال ذلك وطنيات الدول العربية[٢].

لكن الوحدة الوطنية والوحدة القومية تشتركان في بعض المقومات التي تعد ضرورية لقيامها مثل العنصر البشري، اللغة المشتركة، الانتماء القومي والحضاري، بيد إن القومية لاترتبط بالضرورة بوجود الأرض ، إلا إن الوطنية لاتقوم إلا بوجود مجموعات بشرية مرتبطة بأقليم محدد[٣]، كذلك الوطنية هي حب الإنسان لبلاده، وولاءه للأرض التي يعيش عليها[٤].

من خلال ماتقدم نلاحظ إن الوطنية هي: شعور عاطفي بالحب للبلد أو الإقليم الذي يعيش عليه الفرد، إما القومية فتختلف عنها في أنها : تتقيد بالحب للأمة التي ينتمي إليها الفرد بغض النظر عن الإقليم الذي تعيش فيه هذه الأمة ، لأنها لاترتبط بوجود الإقليم.

وقد أختلف تعريف الوحدة الوطنية عبر التاريخ، كما اختلف بين الباحثين والمحدثين، نتيجة لاختلاف الثقافات والبيئة الخارجية الدولية، فقد رأى (ميكافللي) إن مفهوم الوحدة الوطنية هو: ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الأخذ بآرائهم سيؤدي إلى الفوضى والاضطراب لأنهم لايمكن أن يكونوا طيبين ألا أذا اضطروا لذلك ، ولا تختلف الوحدة الوطنية عن الوحدة القومية في ذلك[١].

أما (هوبس) فقد رأى أن الوحدة الوطنية هي سيطرة الدولة وزيادة مقوماتها من خلال الحكم المطلق الذي سيسهم في إضعاف المناوئين لها أو المنافسين لها، كما يجب على الدولة غرس صفات الولاء وحب الوطن عند الإفراد عن طريق برامج التعليم والتدريب والتوجيه[٢].

أما عند (روسو) فالوحدة الوطنية: هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية، وفي أطار من مسؤولية مشتركة يطيع فيها الفرد الحكومة، التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار، والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه، والتعبير عن إرادته المندمجة في أطار الارداة العامة، التي هي محصلة أرادات الإفراد، والتي تختلف في مجموعها عن الإرادات الفردية على احتساب أنها ليست تعبيرا عن شيء عفوي طارئ، وإنما هي تعبير عن الوطنية التي تستند إلى القيم والمثاليات وتقترن هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها إن يجتمع وان يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين[٣].

---

[١] مجموعة مؤلفين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣– ٤٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ٤٦.

[٣] نقلاً عن: عزو محمد عبد القادر ناجي، مصدر سبق ذكره.

[٤] ينظر عبد الرضا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢، ص ص ٤٠–٤٣.

[١] المصدر نفسه، ص ١٠٨.

[٢] عامر حسن فياض و علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث ، ج ١ ، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

والوحدة الوطنية عند (لوك) هي قيام سلطة عامة يقبل بها جميع أفراد الشعب وفق أرادتهم الحرة، فتكون السيادة للشعب، ويجب أن يأتي الحكام من الشعب وأن تتطابق مصالحهم وإرادتهم مع مصالح وإرادات الشعب [٤] .

والوحدة الوطنية عند (هيجل) هي طاعة القانون في أطار الحرية الممنوحة منه على أن يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ، وقد فسر هيجل هذا التعريف من خلال فلسفته التي رمى فيها إلى تمجيد القومية الألمانية، وتأكيده إن رسالة الشعب الألماني تجاه العالم هي رسالة مقدسة، وقد كان لهذه الفلسفة دوراً كبيراً في قيام حركة وحدة ألمانيا التي تحققت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر[٥]

كما عرفها عدد من الباحثين العرب المعاصرين واختلفت تعريفاتهم حولها أيضا بسبب اختلاف ثقافاتهم وتأثرهم بالمدارس الفكرية الغربية، واختلاف أيديولوجياتهم السياسية وأوضاع الدول العربية التي نشأوا فيها.

فهي عند(محمد عماره) تعني: التآلف بين أبناء الأمة الواحدة من خلال الروابط القومية على أساس من حقوق المواطنة التي ترفض التمييز والتفرقة بين أبناء الأمة بسبب المعتقد والدين[١].

أما الدكتور(صادق الأسود) فانه يرى بأن الوحدة الوطنية تعني: (صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الأمة وتنظيمها من ثم في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة. أو بعبارة أخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها إلى المنظومة الدولية في هيئة مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الأخرى[٢].

أما مدثر عبد الرحيم فيراها: (عملية اجتماعية تستهدف التقريب ثم بعد ذلك المزج والصهر والتوحد أفقيا بين الجماعات القبلية، والإقليمية، والدينية التي تتكون منها الأمة ، وعمودياً بين الطبقات الاجتماعية أن وجدت أو بسد الثغرات التي يمكن لها إن تشكل، وتنفذ إلى كيان الأمة)[٣].

ويرى الدكتور(عبد السلام البغدادي) أن الوحدة الوطنية هي: (وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب وبين الجماعات الاثنية المختلفة بعضها عن بعض من جانب أخر بحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية المختلفة أو خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية أو انتماءاتهم الإقليمية أو القبلية)[٤].

كما أورد الدكتور(عبد السلام البغدادي) تعريفاً أخر للوحدة الوطنية بأنها: (تلك الحالة أو الظاهرة أو الواقعة الاجتماعية التي تتجسد في تفاعل وتواصل جميع أعضاء الجماعة الوطنية أي سكان الدولة من اجل تحقيق أهداف مشتركة تخدم مصالحهم جميعاً، دون أن يعني ذلك إلغاء أو زوال الخصوصيات الفرعية لبعض أعضاء الجماعة الوطنية من جانب وبما يميزهم ككل – من جانب أخر- عن غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى بسمات ثقافية معينة أي بمعنى إلاَ تشكل تلك الخصوصيات الفرعية عائقاً أو مانعاً إمام أظهار جميع أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة أي أبناء

---

[٣] المصدر نفسه ، ص ص ٨٤ –٨٧ .

[٤] عبد الرضا حسين الطعان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٥ .

[١] محمد عماره، الإسلام والوحدة الوطنية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٧.

[٢] صادق الأسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات مطبوعة بالرونيو، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٣٩.

[٣] مدثر عبد الرحيم، فكرة الوحدة الوطنية، في العجب ألطريفي، دراسات في الوحدة الوطنية، دار جامعة الخرطوم، السودان، ١٩٨٨، ص ١٨.

[٤] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ص ٢٩١– ٢٩٤.

الوطن الواحد((أغلبية وأقليات)) في هوية ثقافية وطنية واحدة أو مشتركة إزاء غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى، أي أبناء الأوطان أو الدول الأخرى)[1].

بعبارة أخرى أن الوحدة الوطنية تعني الاتفاق حول القيم العليا بين الجماعات المختلفة اللغوية، والعرقية، والدينية، والشعور بالانتماء إلى جماعة أكبر (الجماعة الوطنية) بحيث تعلو على الو لاءات الضيقة، وبصورة طواعية ومن خلال الإيمان ((بأهمية الانتماء)) ومن ثم التسليم بأحقية وأهمية النظام السياسي للممارسة السياسية على عموم الجماعة الوطنية[2].

وعلى الرغم مما تقدم من تعاريف قد أسهمت في توضيح المفهوم حسب الرؤيا التي يعتقدها كل كاتب ولكن الملاحظ عليها إهمالها للوسيلة التي تحقق الوحدة الوطنية هل هي طوعية أم أكراهية ؟ مع الإقرار بأن الوسيلتين تؤديان إلى الوحدة غير أن ديمومة الوسيلة الطوعية أكثر دعماً واستمرارا من الوسيلة الإكراهية ، لذلك فأننا نرى أن الوحدة الوطنية هي: (شعور عند الإفراد المكونيين للمجتمع بالرغبة في التقارب والترابط في إطار المجموعة الواحدة، بحكم مايمتلكونه من روابط وخصائص مشتركة تدعوهم إلى العمل المشترك لتحقيق أهداف تمثل صالح الجماعة عن طريق الإطار السياسي).

ثانياً: الوحدة الوطنية والواقع العراقي:

تعد قضية (الوحدة الوطنية) العراقية من أعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها: التكوين السياسي، والتكوين ألاثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما عمدت النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية والمركزية المفرطة، سبباً أساسيا في عدم أيجاد الحلول الحقيقية لمشكلة (الوحدة الوطنية) من العام (١٩٢١) وحتى العام (٢٠٠٣) إذ كان هناك دائماً جزءاً كبيراً من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع إي تهديد يمس وجودها في السلطة أو تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات العراق الحديث، ثم عادت قضية (الوحدة الوطنية) تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ ومارافقه من انهيار كامل لمؤسسات وأجهزة الدولة والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الأساسية والأقليات إن تعبر عن نفسها وآمالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها.

وعليه سنحاول في هذا المحور أن نتناول أهم المقومات والمعوقات التي تواجه الوحدة الوطنية في العراق.

١- مقومات الوحدة الوطنية في العراق:

لاتقوم الوحدة الوطنية ألا على عناصر أو محددات أو مقومات يستطيع من خلالها الباحث السياسي معرفة أذا كان ثمة وحدة وطنية في هذا البلد أم لا . فماهي أهم هذه العناصر؟ وماهو أثر كل منها على مفهوم الوحدة الوطنية في الدولة؟

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

[2] محمد صبري إبراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي: دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير(غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٤.

أ- شكل ومضمون النظام السياسي: إذ تقع على النظام السياسي وبدرجة أساسية مسئولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية، فطبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته تلعب أدواراً أساسية إيجابا أو سلباً في توفير المناخ ألوفاقي والتعايش السلمي، أو تفكيكه وتمزيقه، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ويلبي حاجاتهم ويشبع رغباتهم ويحقق اعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، سيكون قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن[1].

والنظام السياسي الذي ينطلق في سياساته وخياراته من مفهوم الدولة للجميع وبالجميع، ويؤسس وظائفها وأدوارها المختلفة تبعاً لذلك المفهوم، ويفتح مشروعاتها ومؤسساتها وهياكلها ومناصبها ومسؤولياتها لكافة مكونات المجتمع دون تحيز لهذه الفئة أو تهميش لتلك، سيكون قد قطع شوطاً في خلق شعور الإنصاف والعدالة بين مواطنيه[1].

والنظام السياسي الذي يبسط مبدأ الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقة بين المركز والإطراف ويعمل على ترسيخ النظام اللامركزي تحقيقاً للتوازن والتوافق في توزيع الحقوق والواجبات والمهام الوطنية، ويعطي الإطراف والأجزاء هامشاً أوسع في تملك وتسيير المؤسسات الإدارية والوظائف الحياتية(المعرفة، السلطة، والثروة) سيكون أكثر أقناعاً بإمكانية تحصيل وحدة وطنية حقيقية وايجابية، وبالمقابل فأن تجارب الأنظمة الدكتاتورية دون استثناء برهنت صعوبة – إن لم يكن استحالة – بناء وحدة وطنية حقيقية ومعتبرة، بل أن شواهد التاريخ البعيدة والقريبة تؤكد بجلاء بأن الأنظمة الدكتاتورية تمثل اقصر الطرق إلى انقسام وتفكك المجتمعات والدول بل وتناصرها وتقاتلها .

ب – الشعب بمكوناته وشرائحه المختلفة : النظام السياسي وحده لايمكن إن يخلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية، وإنما هو بحاجة إلى جهد الشعب بكافة مكوناته باحتسابه المكون الأساسي للدولة، فالشعب برموزه الدينية والشعبية ، وفعالياته السياسية والفئوية، يمثل ركن أساسي وعمود فقري في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التوافق الأهلي، وفق عدد من الالتزامات منها : إن تتهيأ مكونات الشعب المختلفة لقبول بعضها البعض نفسيا وعقليا وسلوكيا، فالقبول يعني بالضرورة الاعتراف بالأخر وجودا وفكرا ومشاركة، واحترام مايحمله من توجه وما يتخذه من مواقف في أي مجال كان ، ومن ثم تأتي خطوة هامة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ووطنيا، إذ لاتعايش بدون انفتاح وتواصل وتفاعل [2] .

وهنا تبرز أهمية تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب المختلفة على قاعدة التعايش والتساكن والتسامح والتعددية وصيانة حقوق الإنسان والشراكة الوطنية القائمة على قاعدة الوفاق والتفاهم والثقة والمسؤولية المتبادلة الموصلة إلى مفهوم الـ (نحن)، فحقائق الوحدة الوطنية وتجلياتها لن تبرز إلا برسوخ تلك القيم وتجذرها اجتماعيا باحتسابها بوابة توفر الظروف الذاتية والموضوعية لإيجاد مناخ ثقافي ونفسي، وبيئة اجتماعية ووطنية تسمو دوما فوق اكراهات الماضي وتتجاوز استقطابات اللحظة والحدث العابر، وتطوي محطات التوتر والهواجس والشكوك القديمة منها والحديثة، وتتصدى بشكل مباشر أو غير مباشر لدواعي الانقسام والتشرذم، وللنزعات المخلة بالنسيج الوطني ولكل سلوك ينخر جدار الوحدة الوطنية

---

[1] جمال الدين أبو عامر ، الوحدة الوطنية مفاهيم واليات :
www.adoulis.com/details.php?ran Type=1&id=2883

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث، ج١، الحوار المتمدن، العدد(٢٦٠٩)، ٢٠٠٩/٤/٧:
www.ahewar.org /ar/show.art.asp?aid=169057

[1] جمال الدين أبو عامر ، مصدر سبق ذكره .

تحت أي مبرر أو ظرف كان[1] .

وهنا لامجال لتجاوز الحوار كمقوم أساسي من مقومات الوحدة الوطنية كونه يسبغ شرعية على الإطراف المتحاورة فالحوار مع طرف يعني سياسيا الاعتراف بوجوده ، والرغبة في التواصل معه، والحوار كمبدأ وأسلوب ووسيلة لاغنى عنه حاضر أو مستقبلا في معالجة المشكلات البينية وتضميد الجروح وتفعيل الحراك السياسي والاجتماعي، فضلا عن ان الحوار أسلوب مهم للتعرف على القواسم المشتركة وقيم التعايش الأساسية وبالتالي تحديد المساحات المشتركة التي يجب تنميتها وحمايتها على الدوام ، غير أنه إلية هامة في حفظ المجتمع عن شبح العنف والاحتكاك، فالعنف كما يقولون يبدأ عندما ينعدم الحوار أو تتعطل ايجابياته [2]

ت – مدى تحقق الحرية في الدولة : ترتبط الحرية بالعدالة ، فالعدل يولد الحرية والتسامح لكن لن تكون هناك حرية بدون وجود ديمقراطية تحقق حرية الفكر للفرد داخل الدولة، واهم ضمانات حرية الفكر هي [3]:

١- مجانية التعليم ، لان الفكر مرادف للمعرفة التي لاتتحقق إلا بالتعليم، وعندما يصبح العلم سلعة تباع وتشترى، فأنه يصبح احتكارا للقادرين عليه، ويكون معبراً عن مصالح الطبقات القادرة اقتصادياً .

٢- تثبيت مبدأ المشروعية من خلال سيادة القانون في كل إرجاء الدولة .

٣- مكاشفة الشعب بالحقائق، لان الحرب النفسية من اخطر الأسلحة على الوحدة الوطنية، وقد زاد من خطورة هذه الحرب الاكتشافات العلمية الحديثة، التي تجعل من العسير أخفاء المعلومات الحيوية عن الأعداء (أقمار صناعية، وسائل تجسس، وسائل الاتصال السمعية والبصرية) ذلك جعل من السهل على الدول المتقدمة معرفة أدق الإسرار عن الدول الأخرى.

وتتجلى حرية الفكر في مظاهر متعددة، منها حرية التعبير عن الرأي بوسائل التعبير المختلفة شفاهة وكتابة ورسمياً...الخ، وقد تقف حرية الفكر عند اعتناق رأي معين، وقد تتعدى ذلك إلى دعوة الآخرين لاعتناق هذا الرأي، ولا يتناقض حق الإنسان في وطنه مع حق الدولة التي هو منها ولا يحد من استقلالها، فالشعب حقان هما: الحق في مواجهة البلدان التي تحتل بلاده من اجل استقلال بلده وسيادته ضد أي تدخل خارجي، والحق في مواجهة دولته من خلال حقه في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من اجل أقامة نظام قانوني وحكومي يقبله وبمعنى أخر أقامة الديمقراطية[1].

وبناءاً عليه يقع على الدولة مسؤولية أقامة نظام ديمقراطي يحقق الحرية لجميع أبناء الوطن، وبالتالي يحقق لهم حقوقهم كاملة مما سيقود إلى المساهمة في تعزيز مقتربات الوحدة الوطنية في العراق، فضلاً عن إن للدولة الحرية في محاسبة من يسعى لتقويض ركائز الوحدة الوطنية، أو يسهم في إضعافها من خلال تعصبه العشائري أو الإقليمي أو الطائفي أو ألاثني، بهدف الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها، وبذلك تتعزز دعائم الوحدة الوطنية في العراق.

ث- احترام الثقافة الوطنية للدولة ولأبناء الوطن: تعد الثقافة الوطنية مفهوماً مركباً يحتوي على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات التي حصل عليها الإنسان كعضو في المجتمع، ومن الجدير بالذكر إن كل جماعة وطنية لايمكن أن تتطابق مع غيرها في سماتها الأساسية الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، كما يوجد

---

[2] المصدر نفسه.

[3] جمال الدين أبو عامر ، مصدر سبق ذكره .

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره.

[2]مصدر نفسه.

ثقافات عديدة داخل المجتمع، إذ نشأ ذلك الاختلاف والتباين بين هذه الثقافات، بسبب عوامل كثيرة منها اللغة، والدين، والعرق، وغير ذلك، أو بسبب عوامل اجتماعية مثل الطبيعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية، إضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل وضع أي جماعة فرعية داخل الدولة بحكم الإقليم الذي تنتمي إليه[٢].

ووجود ثقافات فرعية أثنية ضمن أطار الثقافة الوطنية أو السياسية السائدة لايؤثر سلباً في تماسك الجماعة الوطنية أو تلاحمها، ولا يقوض وحدتها الوطنية، لان مثل هذا التنوع الثقافي لو أحسن توظيفه فانه لن ينال من الثقافة الوطنية الشاملة، الواحدة أو الموحدة بل قد يثيرها و يغذيها، فعلى سبيل المثال التراث الذي ينسب لجماعة ما في الدولة يساهم في رفع مكانة جميع إفراد الدولة حتى لو لم يتعلق ذلك بالتراث بهم ، لان الآخرين من سكان الدول الأخرى لايميزون تبعية هذا التراث، بل يعتبرونه لكل سكان الدولة[٣].

كما إن قيام النظام السياسي بتبني سياسة واحدة وجامعة ونشرها على مجموع أفراد الجماعة الوطنية مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية سوف يسهل من عملية بناء وحدة وطنية متماسكة.

وان انتماء الفرد إلى الثقافة الوطنية العليا هو أساس الانتماء إلى الجماعة الوطنية ،لأنه قاعدة المساواة في الاشتراك بالسلطة، فسيطرة الثقافة العليا على الثقافات الدنيا تلغي التفاوت في الاشتراك في السلطة، حيث أن هذا التفاوت الذي يقوم عليه في البداية العزل السياسي لبعض الجماعات يولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة، كما إن الثقافة العليا لاتصبح ثقافة شاملة وشمولية بالمقارنة مع الثقافات الدنيا إلا إن محركها الأساسي يكون بناء الدولة لا بناء المذهب[١].

وفي العراق فإن بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية يتطلب وقتا وممارسة في إن واحد ، فزج المواطنين العراقيين ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الأنشطة المرتكزة إلى الحوار والتسامح وممارسة حقوقهم الانتخابية بحرية والتمتع بحرياتهم الأساسية يسمح في نهاية المطاف بتبلور وعي ثقافي ملازم للديمقراطية، فتحقيق (الوحدة الوطنية) في المجتمع العراقي الذي تتعدد فيه الثقافات والأديان والمذاهب والأعراق يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع وبالشكل الذي لاتتصادم فيه تلك القيم المشتركة مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تلغيها، وإنما امتزاجها في عملية سلمية ببوتقة واحدة ولصالح المجتمع العراقي ككل، وذلك يتطلب جهوداً متواصلة اجتماعياً وسياسياً بين كافة فئات وأطياف المجتمع العراقي دون تفضيل لثقافة على أخرى، كما يتطلب الأمر تعاونا متبادلاً مابين مكونات النظام السياسي بضمانها الحقوق والحريات من جانب وفئات المجتمع المتعددة بتعاونها مع النظام السياسي من جهة أخرى ، على إن يتم الانضواء تحت لواء (الهوية الوطنية العراقية) مع الحفاظ على الهوية الثقافية الفرعية وعدم تفضيل الأخيرة على الهوية العراقية الشاملة ، وكل ذلك لن يتحقق ما لم يتم بناء ثقافة سياسية جامعة وشاملة وموحدة لعموم المجتمع العراقي [٢].

ج- تكريس مفهوم المواطنة: إن الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء للوطن تأتي دوماً كنتيجة وأثر لشروط والتزامات غاية في الأهمية (المواطنة الكاملة المتساوية في الحقوق والواجبات) ولاشى يصون الوحدة الوطنية ويحمي مكاسبها كتكريس مفهوم المواطنة الكاملة .

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] ينظر: رباح مجيد محمد الهيتي، بعد التجربة... الثقافة الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية، في التعددية والوحدة الوطنية .. الواقع والطموح ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٣٨.

[١] عزو محمد عبد القادر ، مصدر سبق ذكره .

[٢] محمد صبري إبراهيم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

٢– معوقات الوحدة الوطنية في العراق

أ — العوامل العشائرية والطائفية والمذهبية والعرقية :

من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية،التي تكون لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي — المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية، وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني[١]. وهنا يتعين القول إن التعددية المجتمعية ليست عيبا في ذاتها، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بلورة صيغة سياسية مناسبة تسمح بتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء .

وفي العراق يعتقد البعض إن هناك صعوبة في تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس أصلاً بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية فيه، وإذا كان هذا الرأي قد طرح بعد سقوط النظام السياسي السابق فأننا لو رجعنا إلى بدايات تأسيس الدولة العراقية لوجدنا أن واحدة من الملاحظات التي أثارها الملك (فيصل الأول) هي وجود هذه الطبيعة الانقسامية في المجتمع العراقي، بقوله: (أقول وقلبي مملوء أسى أنه من المعتاد لايوجد شعب عراقي بعد، بل تكتلات بشرية خالية من فكرة وطنية، ومشبعة بتقاليد وأباطيل لاتجمع بينهم جامعة)[٢].

ومن جانبنا لايمكن ان نقفز فوق الحالة العراقية هذه والادعاء بغياب الانقسامات، ولكن يجدر بنا في المقابل التركيز على طبيعة أخرى كانت مرافقة لهذه الانقسامات إلا وهي مسألة الانصهار الثقافي والاجتماعي والعرقي بين مكونات المجتمع العراقي التي من شأنها إن تحقق التعايش بين هذه التكوينات.

ب– مشكلة كركوك: تعد كركوك المشكلة الأخطر التي تواجه العملية السياسية برمتها، وتواجه البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية، إضافة إلى ذلك فأن لهذه المشكلة هواجس من أغلب دول الجوار العربي والإسلامي وخاصة تركيا.

وتعود حيثيات هذه المشكلة إلى المادة الدستورية رقم (١٤٠) من الدستور والتي وضعت آليات وبرامج وجداول زمنية لتحديد مصير هذه المناطق لكنها لم تدخل حيز التنفيذ على صعيد الواقع العملي لاعتراض المكون العربي والتركماني في كركوك على تطبيق هذه المادة إلى درجة عدم إمكانية فهم بعضهم أن هذه المادة أنتفت من الناحية العملية لانتهاء جداولها الزمنية، بينما يصر الجانب الكردي بان هذه المادة الدستورية لم تنتهي مدياتها المقررة رغم التأخير في تطبيق الجداول الزمنية الموجودة فيها، وبقيت مناطق كركوك، الموصل، وديالى مناطق توتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لاسيما مدينة كركوك الغنية بالنفط التي عدها رئيس الجمهورية العراقية جلال الطالباني (قدس كردستان) الأمر الذي اثأر ردود أفعال من بعض البرلمانيين العراقيين ومن الأوساط السياسية المختلفة[٣].

ومن جانب أخر فأن إصدار الحكومة العراقية قراراً بترحيل (الوافدين) من غير سكان كركوك إلى مناطقهم الأصلية أثار رفضاً من قبل سكان كركوك العرب والتركمان، ولكن مهما كان الأمر فكركوك تتطلب تعايشاً وأي أكراه في الماضي أو الحاضر في تركيبتها الديموغرافية سيؤدي إلى المزيد من الاحتقان والتوتر وربما الاحتراب بين

---

[١] عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠٢.

[٢] عبد الغني الملاح، الحركة الديمقراطية في العراق، وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٥، ص ٣٩.

[١] رشيد عماره ياس، وعماد ألمرسومي، تقويم أداء الحكومة، في التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠–٢٠١١، تحرير وتقويم:(عبد علي كاظم المعموري)، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠١١، ص ١٠٤.

مكوناتها المختلفة مما سيؤثر على الوحدة الوطنية[1]، إذ لايمكن مقابلة الظلم والإجحاف بنوع أخر من الظلم أو الانتقاص من الحقوق، وخصوصاً وان من ولدوا في كركوك وعاشوا فيها لاذنب لهم ولا مسقط رأس لهم أو موطن سوى كركوك، ولا علاقة لهم بقرارات الحكومة العراقية السابقة، ولهذا يقتضي الأمر التعامل بعقلانية ورؤية مستقبلية وإنسانية إزاء أهل كركوك وسكانها.

وإذا كان هناك من يرغب في العودة إلى مناطق سكنه الأصلية فيمكن اعتباره من المرحلين سابقاً ومساعدته أيضا أو تعويضه في حال عدم رغبته بالعودة لكن الأمر في كلا الحالتين لاينبغي إن يكون بالإكراه ودون موافقة السكان وإرادتهم الحرة، ولابد من وضع القواعد العامة لحقوق الإنسان بنظر الاعتبار عند التفكير بحل مستقبلي ودائم لمشكلة كركوك. والمهم وقبل كل شئ الحفاظ على علاقات التعايش والإخوة والمصير المشترك واحترام حقوق جميع المكونات، واعتبار كركوك مدينة عراقية.

ج- ضعف وإضعاف المواطنة العراقية على حساب الهويات المصغرة التجزيئية فقد كان حل الدولة العراقية خطأ وخطيئة إستراتيجية دفعت المواطن للاحتماء بهويات طائفية أو أثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامعة[2].

إذ اسقط الغزو العسكري الأمريكي السلطة المركزية العراقية في ٢٠٠٣/٤/٩ مما أدى إلى زوال الكابح المركزي للنزعات والهويات العراقية المتنوعة عرقيا ودينيا ومذهبيا وبعد إن كان المجتمع العراقي يرزح تحت سلطة استبدادية ألغت كل الهويات والانتماءات القومية لحساب الولاء لها، بدأ اغلب إفراد المجتمع يستعيدون هويتهم الأصلية ، وأصبح لكل مجموعة انتماءات مذهبية يستندون إليها ويستمدون الإحساس بالانتماء لها، وهي سمة لازمة تقريباً أغلب الطوائف والجماعات بحيث أصبحت الانتماءات سواء كانت دينية أو مذهبية أو عرقية أو حتى سياسية(علمانية وشيوعية) هي الوازع الأول والوحيد تقريباً، مما أسهم بالنزوع نحو الهويات الضيقة المحدودة مع استعادة ذاكرة الصراعات والخلافات والتناقضات القديمة[1]. ويضم النسيج الاجتماعي العراقي أطيافا متنوعة فهناك قوميات متعددة (العربية، الكردية، التركمانية) وهناك أكثر من ديانة (الإسلام والمسيحية) ، وهذا التعدد والتنوع ينسحب حتى على المذاهب في إطار الدين الواحد إذ ينقسم المسلمين إلى سنة وشيعة، ويتوزع المسيحيين إلى كاثوليك وارثودكس وبروتستانت، فضلا عن القبائل والعشائر، وهذا التنوع في جميع المستويات المكونة للطيف الاجتماعي العراقي ، ولد تباينا في الشعور والانتماء لدى المواطن العراقي بين العرق (القومية) والدين والمذهب والعشيرة، والتي قد تتحول إلى عامل يهدد وحدة النسيج الاجتماعي العراقي ، وكذلك (الوحدة الوطنية) العراقية، وقد أصبح هذا التنوع عاملا سلبيا في الحياة السياسية لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وعملت الأحزاب والتنظيمات السياسية على أسس عرقية وطائفية بعكس مواثيقها، إذ شهدنا التي ابتعدت تماما عن هذه الأسس[2].

---

[2] عبد الحسين شعبان، الشروط الداخلية لاستعادة الوحدة الوطنية العراقية: www.aljzeera.com

[1] محمد عباس نور الدين، التنمية في المجتمع العربي السلطوي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠، ص ٩٢.

[2] ينظر: عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، ع (٢٩٧)، ٢٠٠٣، ص ٦١.

[1] جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ، مجلة المستقبل العربي ، ع (٣٠٥) ، تموز ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٤ .

د- أن ضعف البنى الاقتصادية في غالبية دول العالم الثالث يؤدي إلى ضعف البنى السياسية فيها، ذلك لان عمل النظام الاقتصادي ومستقبله يعتمد إلى حد مؤثر على إلية تخصيص الموارد الاقتصادية الموجهة من قبل السلطات الحكومية وعلى النجاح الذي تحققه في تعبئتها لهذه الموارد[٣].

وفقاً لذلك يمكن دراسة تأثير المقومات الاقتصادية في العملية السياسية من خلال محاور الدخل الفردي وتوزيع الثروة، وذلك لوجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى الدخل الفردي ونجاح العملية الديمقراطية ومتانة الوحدة الوطنية.

رغم تميز العراق بوجود وفرة من الموارد الاقتصادية ووجود فرص للتطور الاقتصادي ألا انه يصنف ضمن الدول المسماة بالأقل تطوراً، وذلك لتميز اقتصاده بانخفاض مستوى الدخل الفردي، وعدم التناسب في الإنتاج، وسوء توزيع الدخل، وارتفاع مستوى البطالة والتفاوت غير المتكافئ في التجارة والصناعة[٤].

وتجدر الإشارة أن العهود المختلفة التي مر بها العراق قد استطاعت تحقيق بعض الانجازات بدرجة أو بأخرى، كما واجهت أخفاقات بشكل أو بأخر في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية ودولية صعبة ومتفاوتة تجعل من الطبيعي ألا يكون الانجاز متكاملاً، ولا الأداء كفوءاً بالدرجة التي يطمح إليها المواطن العراقي[١].

وبقدر اهتمامنا بأثر المقومات الاقتصادية على عملية أنجاز الوحدة الوطنية العراقية فأننا نتساءل: هل تم توزيع الثروات بصورة عادلة؟ وكيف تعاملت الحكومات المتعاقبة مع هذه الثروات من خلال قراراتها الاقتصادية؟ وهل جرت مطالبات من قبل القوى السياسية أو الاجتماعية بتعديل طريقة التوزيع؟ وأخيراً هل ساهمت الثروة وبالتحديد النفطية في التوحد أم العكس؟

يمكن القول إن الحكومات المتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري لم تكن تحمل نظرة موحدة للثروات الاقتصادية، بل كانت نظرتها مجزئة، ونخبوياً طالبت بعض الأحزاب والقوى السياسية بتعديل إجراءات التوزيع لكنها لم تلق صدى واستجابة من الحكومات المتعاقبة، إذ نجد إن العامل الاقتصادي قد وظف سلطوياً لصالح مركزة السلطة وليس لصالح دمقرطتها ولم تسهم الثروة في التوحد، لان الممارسات الاقتصادية كانت خاطئة، ولم تخرج عن النخب الحاكمة والتي وظفتها لمصالحها الخاصة ولمكافئة الموالين لها وحرمان قطاعات الشعب الأخرى منها، وبذلك لم تخرج النخب الحاكمة عن الفرضية القائلة : بان السلطة طريق للثروة في العالم الثالث[٢].

ورغم كون العراق دولة غنية بالموارد النفطية والثروات المعدنية، إلا انه لم يستطع خلال اثنين وثمانين عاماً من الحكم (الوطني) من أن يغادر موقعه في خانة الدول المتخلفة، ولم يتمكن من تحقيق أنجاز غير عادي، ورغم وجود الثروات وبخاصة تلك التي تدفقت إليه من مبيعات النفط، بقي متوسط دخل الفرد متواضعاً مقارنة بباقي الدول النفطية العربية.

وأضحى العراق في الألفية الثالثة متخلفاً في القطاعات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وبحاجة إلى أعادة بناء وتشكيل، وبذلك ساد الشعور بعدم المسؤولية في مكونات نفوس العراقيين لتتفجر تلك التطلعات بعد سقوط نظام (صدام حسين) في ٢٠٠٣/٤/٩.

---

[٢] صبري زايد السعدي، نمو وتخطيط الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ص ١٠-١١.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، ع (٢٢٨)، بيروت، ١٩٩٨،ص ٦٨.

[١] محمد صبري إبراهيم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

ثالثاً: الديمقراطية والوحدة الوطنية في العراق:

منذ نيسان العام ٢٠٠٣ والساحة السياسية العراقية تشهد الكثير من السجالات و الحوارات حول مضمون الديمقراطية والوحدة الوطنية وأهمية كل منهما وقد جنحت القوى السياسية العراقية نحو ترجيح واحدة منها وإقصاء الأخرى معتمدة على حجج وأدلة تدعم أرائهم ومواقفهم. وهنا نعتقد إن المواقف السياسية والحزبية غالباً ماترتبط بعامل المصلحة الآنية أو المصلحة الذاتية وإهمال مقتضيات الصالح العام ولذلك من حق أي جهة إن تعارض ماتشاء وتؤيد ماتشاء طالما أنه يحقق لها غايتها.

ومن الواضح أن الديمقراطية هي الإطار المرجعي السياسي للوحدة الوطنية وإذا ماتحققت الديمقراطية بشكلها الأولي فان الوحدة الوطنية ستتحقق وإذا كانت الوطنية هي حب الوطن والشعور بارتباط باطني نحوه فان الوطنية بعلاقتها بالديمقراطية ستكون هي حب الوطن والارتباط الباطني والظاهري والعملي المتجسد بالتمسك بالديمقراطية كأسلوب للتنظيم السياسي لتحقيق المشاركة للشعب وبما يدعم هذا الارتباط ولا يضعفه، والوطنية هنا لن تكون التأكيد على الخصوصية الاجتماعية بل السياسية أيضاً وبشكل يغلق باب الانفتاح على الخارج لاسيما وان العالم أصبح مدينة صغيرة[١].

وإمام هذه العلاقة المتداخلة التي لاأنفكاك منها بين الديمقراطية والوحدة الوطنية نرى أن تبني خيار(الديمقراطية الوطنية) هو الحل الأمثل لبناء دولة ذات أسُس متينة وتجنب حدوث أي تمييع لمفهوم على حساب الأخر.

بعبارة أخرى إن وجود وحدة وطنية قوية ستدفع نحو تعزيز دور الديمقراطية، لأنها(الديمقراطية) لاتستطيع أن تستمر في ظل وحدة وطنية ممزقة، وفي الوقت ذاته، فأن الوحدة الوطنية الحقيقية هنا تلك التي يستشعرها المحكومون في المركز والأقاليم البعيدة، وبأنها تتوافق مع خصوصياتهم ومصالحهم وليست ضدها أو إلغاء لها. وكذا الحال فيما يخص الديمقراطية الحقيقية التي لاتعني وجود هياكل ديكورية من دساتير وأحزاب وسلطات تشريعية، بل إن يكون هناك توافق وتطابق بين مايحمله المواطن من وجهات نظر وانعكاسها في سلوكه اليومي ولاسيما مايتعلق بمواقفه من السلطة كممارسة وصنع وتنفيذ للقرارات[٢].

وبناءاً على ذلك فأن الوحدة الوطنية ليست هي وجود قوات عسكرية للحكومة المركزية في منطقة ما، تمنع صوتاً أو تقمع حركة، لان الوحدة الوطنية الحقيقية لاتبنى من خلال فوهات البنادق، لان البنادق إذا مادخلت مجالاً خارج حدود استخداماتها في الدفاع عن الوطن والأرض، فإنها ستكون مخربة لإشكال كثيرة ومنها الوحدة الوطنية نفسها، وكذلك الديمقراطية، فهي ليست الديمقراطية الشكلية التي يلجأ إليها نظام سياسي ليس رغبة في تحقيقها، بل تخفيف لضغط ما ليس ألا، وهي ستعمل على تخريب وتشويه المعنى الحقيقي للديمقراطية، وفي كلتا الحالتين فان كلاً من الوحدة الوطنية والديمقراطية غير الحقيقيتين ستعملان ضد وحدة المواطن والوطن وحريتهما[١].

وتأصيلاً لفكرة الوحدة الوطنية كهدف أسمى تسعى إليه كل مكونات الشعب العراقي لابد من مناقشة هادئة لشروط أعدادها، فما نحن بحاجة إليه هو ضرورة بناء مقتربات تبادل بين ما يحمله مجتمعنا من تنوع متعدد لعناوين مختلفة، وهو المشروع الوطني الديمقراطي، فلا يمكن إن يوجد ثمة تحول ديمقراطي دون هوية تحدد نمطها وعنوانها، ولا توجد هوية دون

---

[١] عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق كره، ص ٣٠٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣١٨.

[١] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وحدة وطنية تُخير الولاء لصالحها، لذلك لاديمقراطية دون وحدة وطنية، وذلك هو المدخل الأهم الذي ينبغي إن نقر بحيويته ونفتش عبره عن الوسائل التي تدلنا على سبل تحقيقه.

وعليه فان أهم السبل الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها هي[٢]:

١- أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوب للحياة وتأطير لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم بالأصول والضوابط الوطنية.

٢- الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية لذا لايمكن إلغاؤه وتجاوزه وإنما بضبطه وتحري الحقيقة والموضوعية والعدل، وتحديد مرجعيته بالدستور والثوابت الوطنية.

٣- ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعتبرة والتأكيد على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها أو حريات الآخرين.

٤- تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي إلى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي- سياسي واحد، بمعنى إن يكون ولاء أعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، أو للكل الذي ينتمون إليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة أخرى إن يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء محلي[٣].

٥- أذا كان تحقيق الوحدة الوطنية لايمكن إن يتم بمعزل عن وجود تفاعل وتواصل مستمرين بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع فان ذلك وحده لايكفي لتبلور جماعة وطنية منسجمة، ما لم يرافق ذلك أو يلحقه شعور أو إحساس بالانتماء إلى الجماعة الوطنية ككل.

٦- أن أنجاز الوحدة الوطنية،عمل لايتم بمعزل عن الإرادة المستقلة والعمل الدؤوب سواء بالنسبة للنظام السياسي أو عموم أعضاء الجماعة الوطنية وبهذا الصدد يقول الدكتور (برهان غليون): ((أن روابط الوحدة ليست قائمة، ولا ينبغي إن نعتقد أنها قائمة بالفطرة وإنما علينا خلقها بالعمل الدؤوب))[١].

٧- طرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة بصرف النظر عن الجنس والعرق والطائفة وانتهاج سبل العمل السياسي السوي.

٨- التوعية والإعلام وذلك من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعزز الروابط والصلات بين أبناء المجتمع من جهة وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى[٢].

٩- توفير وتشجيع فلسفة التعليم الوطنية التي تركز على إنعاش الهوية الوطنية الجامعة والشاملة.

١٠-أبراز وتفعيل دور المؤسسة العسكرية باعتبارها ذات صلة وثيقة بالتجانس الاجتماعي، إذ إن الجيش يعد البوتقة الحقيقية للامتزاج الاجتماعي على نطاق الدولة الحديثة، واعتماد معايير الانتقاء والجدارة والأهلية والتي ستكون- هذه المعايير- المثال الحي للتعددية الجديدة في العراق.

١١- يتوقف نجاح أي أصلاح سياسي وديمقراطي على المقومات الاقتصادية في أية دولة، فاعتماد نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان وبلورة نظم ضمان أو رفاه اجتماعي لايمكن إن يكتب له النجاح إلا في حالة توفر الأرضية الاقتصادية المناسبة لتحويل الطموحات السياسية والاجتماعية إلى واقع ملموس وذلك من خلال[٣]:

---

[٢] أحمد محمد الكبيسي، الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها: www.almethaq.info

[١] عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩١-٢٩٢.

[٢] نقلاً عن: فكرت نامق عبد الفتاح، دور الجامعات في تعزيز الوحدة الوطنية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ٣.

[٣] صادق الأسود، السياسة في الدول النامية، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥.

[١] محمد صبري إبراهيم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

أ- فسح المجال إمام القطاعات السلعية غير النفطية للمساهمة في توليد الدخل القومي والتوجه نحو سياسات اقتصاد السوق.

ب- مضاعفة الإنتاج في مجال استخراج النفط وتخصيص الجزء الأكبر من إيراداته في تمويل عملية التنمية الشاملة.

ج- أقامة المشاريع التنموية الصناعية والخدمية.

د- حصر دور الدولة في مجالات الأمن والدفاع والقيام بالإعمال والنشاطات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة فقط.

هـ -أعادة توزيع الوظائف والأدوار بين القطاع العام والخاص.

أما سبل تعزيز الوحدة الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي تتحقق عن طريق:

أ- تفعيل دور الأمم المتحدة لتقديم العون والمساعدة في أعمار العراق.

ب- زيادة آليات التنسيق مع دول الجوار لمنع دخول المتسللين أو الخارجين عن القانون إلى العراق.

ج- استقطاب الخبرات العربية والأجنبية لتطوير المؤسسات العراقية وتحسين الخدمات العامة للمواطنين[1].

د - تفعيل دور الجامعة العربية واليات التنسيق مع دول الجوار الجغرافي.

وفي الختام لابد من القول : إن تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع تتعدد فيه الثقافات يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لاتتصادم مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تلغيها وإنما تصهرها في بوتقة واحدة لمصلحة المجتمع ككل ، وهذا يتطلب جهودا متواصلة اجتماعيا وسياسيا بشكل يضمن العدالة التوزيعية ويضمن إيصال الحقوق الأساسية لفئات المجتمع كافة دون تفضيل فئة على أخرى، مما يسهم بالمحصلة النهائية في إرساء وتعزيز مقتربات الوحدة الوطنية بين جميع أطياف ومكونات المجتمع العراقي مستقبلاً، الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز مدركات الوحدة الوطنية وتحقيقها بالشكل الأمثل بما يخدم طموحات وتوجهات المجتمع العراقي للمرحلة القادمة.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا الموسوم بـ (مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق) نخلص إلى مجموعة من الملاحظات ذات العلاقة بموضوع البحث :

١ – إن الوحدة الوطنية تعني : تحقيق التفاعل والتلاحم والتعاضد بين جميع إفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الاثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الطبقية أو العشائرية بما يسهم في تحقيق الأهداف التالية :

- احترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية .
- تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع فئات الشعب إمام القانون .
- تحقيق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام السياسي بما يحقق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع .

٢ – لاشك إن الوحدة الوطنية في أي مجتمع من المجتمعات تعد ضرورة أساسية ومطلباً مهماً يقاس على ضوئه مدى انسجام المجتمع وتقدمه وقدرته على تحقيق حالة الوفاق بين فئاته وقطاعاته المختلفة، ومن المتفق عليه إن النظام السياسي هو المسئول الأول والأساس في تحقيق الوحدة الوطنية وذلك من خلال طبيعة العلاقة التي يبنيها مع المجتمع، وفي العراق فقد عمدت الأنظمة السياسية المتعاقبة على توظيف سياسة القسر والاكراه وبمستويات متباينة في إطار

---

[1] ينظر: غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق: مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية، ط١، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ١١١– ١١٢.

تنظيم الأسس القانونية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية للدولة أكثر من اعتمادها أسس الرضا والطواعية والتعايش السلمي ضمن إطار المساواة في الدور والمكانة مما انعكس سلبا على النسيج الاجتماعي وقوض العديد من أسس الاندماج بين مكوناته المختلفة بل وحتى داخل تلك المكونات ذاتها . ثم عادت قضية الوحدة الوطنية تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام السياسي العراقي السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات وأجهزة الدولة والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الأساسية والأقليات إن تعبر عن نفسها وأمالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقا لأسس تحفظ لها حقوقها .

٣ – وتأصيلا لفكرة الوحدة الوطنية ، كهدف تسعى إليه كل مكونات الشعب العراقي لابد من مناقشة هادئة لشروط إعدادها، فما نحن بحاجة إليه هو ضرورة بناء مقتربات تبادل بين مايحمله مجتمعنا من تنوع لعناوين مختلفة وهو المشروع الوطني الديمقراطي، فلا يمكن إن يوجد ثمة تحول ديمقراطي دون هوية تحدد نمطها وعنوانها، ولا توجد هوية دون وحدة وطنية تُجير الولاء لصالحها، لذلك لاديمقراطية دون وحدة وطنية وذلك هو المدخل الأهم الذي نقر بحيويته ونفتش عبره عن الوسائل التي تدلنا على سبل تحقيقه بما يضمن إرساء أُسس الوحدة الوطنية وتعزيز الديمقراطية في العراق .

علية نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها إن تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية :

أ- إنضاج وخلق رأي عام عراقي شعبي ، وتعبوي ، وحزبي ، يؤمن بأهمية المصالحة والمصارحة كعامل رئيسي لردم أي فجوات في تركيبة النسيج الاجتماعي العراقي ،كون إن العراقيين المخلصين لوطنهم يدركون إن كسب أي طاقة عراقية في الوقت الحاضر وعدم تعطيلها أو إهدارها هو مكسب مهم للوحدة الوطنية لتفويت الفرصة لاستغلال أي عناصر يمكن توظيفها للإخلال بالوحدة الوطنية .

ب- طرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة والنقية بغض النظر عن الجنس والعرق والطائفة ، واحتساب رابطة المواطنة هي المعيار المشترك لصدق نياته ورغبته في إعادة بناء الوطن .

ت- معالجة مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية على صيرورة المجتمع العراقي الجديد التي برزت بشكل واضح بعد حل بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها وترك منتسبيها دون إيجاد فرص عمل أو توفير دخل مناسب لعوائلهم ، مما خلق حالة من الامتعاض والمشاكل والتعقيدات الاجتماعية التي تؤثر في البنية التحتية للمجتمع العراقي .

ث- ضرورة استحداث مجلس خاص يعنى بالوحدة الوطنية يضم جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تمثل كل أطياف المجتمع ، فضلا عن الاستعانة بخبراء متخصصين في كل المجالات الواجب الاستشارة فيها .